



مشهد المخاطر المتغير لعام 2026

مع بداية العام الجديد، يجدر بالمؤسسات إبقاء العين ساهرة على خطرين يؤكد المدققون الداخليون تصاعدهما على مستوى العالم، وهما:

- عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي الكلي.
- الاضطراب الرقمي (الابتكار الرقمي)، بما يشمل الذكاء الاصطناعي.

وتُعد هذه النتيجة إحدى المخرجات الرئيسية لتقرير "[المخاطر تحت المجهر: الملخص العالمي لعام 2026](#)" الصادر عن مؤسسة التدقيق الداخلي. وتستند نتائج الاستطلاع الواردة في التقرير إلى إجابات أكثر من 4,000 ممارس للتدقيق الداخلي في 131 دولة، طُلب منهم تحديد أبرز خمسة مخاطر تواجهها مؤسساتهم.

وما يزال الأمن السيبراني يتصدر قائمة أكبر المخاوف لدى المؤسسات حول العالم بحسب تقييم المراقبين الداخليين، غير أنه يتوجب على مجالس الإدارة إدراك المخاطر التي تزايد أهميتها أيضاً. ويتناول هذا العدد مشهد المخاطر المتغير الذي كشف عنه الاستطلاع.

اتجاه مستوى المخاطر

ما هي أبرز 5 مخاطر تواجهها مؤسستك حالياً؟

2023	2024	2025	التغير من 24 إلى 25	التغير	مجال المخاطر
73%	71%	73%		+2	الأمن السيبراني
34%	39%	48%		+9	الاضطراب الرقمي (بما فيه الذكاء الاصطناعي)
47%	54%	47%		-7	المرونة المؤسسية (استمرارية الأعمال)
51%	49%	43%		-6	رأس المال البشري
39%	37%	41%		+4	التغييرات التنظيمية
30%	28%	38%		+10	عدم اليقين الجيوسياسي / الاقتصادي الكلي
32%	32%	31%		-1	الأمر المالية / السيولة
32%	32%	31%		-1	تغيرات السوق / المنافسة
27%	26%	24%		-2	الحوكمة / التقارير المؤسسية
26%	25%	24%		-1	الثقافة التنظيمية
26%	22%	24%		+2	سلاسل الإمداد (بما في ذلك الأطراف الخارجية)
24%	27%	23%		-4	الاحتياط
21%	21%	19%		-2	التواصل / السمعة المؤسسية
19%	21%	18%		-3	التغير المناخي / البيئة
11%	11%	10%		-1	الصحة / السلامة
6%	6%	5%		-1	عمليات الدمج والاستحواذ

ارتفاع مستوى الخطر مقارنة بالعام السابق انخفاض مستوى الخطر مقارنة بالعام السابق

ملاحظة (1): أجري استطلاع "المخاطر تحت الجهر" عبر الإنترنت في الفترة من 28 أبريل إلى 6 يونيو 2025، وذلك من قبل مؤسسة التدقيق الداخلي وشركائنا. وبلغ حجم العينة ($n=4,073$) على المستوى العالمي. ملاحظة (2): تُظهر الأشرطة الخضراء والرقاء الفارق في تقييمات مستوى المخاطر بين عامي 2024 و2025. ويوضح العمود المسمى "التغيير" الفارق النقطي المؤبى بين عامي 2024 و2025. أدرجت المجالات مرتبة من الأعلى إلى الأدنى في تقييم مستوى المخاطر لعام 2025، وتشير الأعمام إلى السنة التي أجري فيها الاستطلاع.

المصدر: "المخاطر تحت المجهر: الملخص العالمي لعام 2026"

الموضوع السائد



ينبغي أن تتضمن تقييمات المخاطر ليس فقط التهديدات الأكثر وضوحاً، بل تشمل أيضاً التهديدات المتوقع ظهورها على المدى القريب أو المتوسط. ففي أحدث استطلاع لتقرير "المخاطر تحت المجهر"، ارتفع ترتيب خطر عدم اليقين الجيوسياسي بمقدار 10 نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق، ما يكشف عن مخاوف متزايدة في هذا المجال. وأظهر الاستطلاع، الذي يوزع النتائج حسب المنطقة والمجال الصناعي، أن حالة عدم اليقين هذه تتجلى بقوة بوجه خاص في أمريكا الشمالية؛ إذ قفزت بمقدار 19 نقطة مئوية عن العام السابق لتصل إلى 45%، وهو ما يعود ظاهرياً إلى التغيرات في سياسات التعرفة الجمركية والتمويل الفيدرالي. كما احتل هذا الخطر مرتبة متقدمة في مناطق أخرى أيضاً، ولا سيما أمريكا اللاتينية وأوروبا.

ومع أن عدم اليقين الجيوسياسي لا يندرج ضمن أعلى المخاطر رتبة إجمالاً - حيث يحل في المرتبة السادسة - إلا أنه يُصنّف ضمن أبرز خمسة مخاطر في قطاعات مثل التصنيع، والزراعة، والطاقة، وتجارة الجملة/التجزئة، والنقل. ومن المرجح أن يسهم عدم اليقين الجيوسياسي أيضاً في زيادة خطر التغييرات التنظيمية والتشريعية بمقدار 4 نقاط مئوية.

كما يبرز الاضطراب الرقمي (بما يشمل الذكاء الاصطناعي) باعتباره مبعث قلق لافت للانتباه؛ إذ قفز كخطر متصور بمقدار 9 نقاط مئوية مقارنة بالعام الماضي، حيث يصنفه الآن 48% من المشاركين ضمن أبرز خمسة مخاطر تواجهها مؤسساتهم. ويُعد ثاني أهم خطر بوجه عام، متقدماً من المرتبة الرابعة في العام الماضي. وتُعزى هذه الزيادة في مستويات المخاطر بشكل رئيسي إلى صعود الذكاء الاصطناعي وتأثيره المباشر على الأمن السيبراني.

الأمن السيبراني يواصل الصدارة

كما ذكر آنفاً، ورغم تصاعد أهمية المخاطر الأخرى، يظل خطر الأمن السيبراني يحصد أعلى تقييم على مستوى العالم؛ إذ اختاره نحو ثلاثة أرباع المشاركين، وحلّ في المرتبة الأولى في المناطق الست التي شملها الاستطلاع وفي معظم القطاعات. وبعد ارتفاعه بمقدار نقطتين مؤبوتين مقارنة بالعام الماضي، جاء متقدماً بفارق 25 نقطة مئوية عن الخطر الذي يليه مباشرة.

وثمكن "المتطلبات الموضوعية" الصادرة عن معهد المدققين الداخليين بشأن الأمن السيبراني المدققين الداخليين من تكوين نهج متسق وشامل لتقييم تصميم وتطبيق عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الخاصة بالأمن السيبراني.

وعند مراجعة حوكمة الأمن السيبراني، يتوجب على المدققين الداخليين تقييم ما إذا كانت المؤسسة قد "وضعت استراتيجية وأهدافاً رسمية للأمن السيبراني وتعمل على تحديثها دورياً"، وفق ما تنص عليه المتطلبات. كما ينبغي للمدققين الداخليين تقييم مدى "إبلاغ مجلس الإدارة دورياً بمستجدات تحقيق أهداف الأمن السيبراني ومراجعتها من قبله"، ويدخل في ذلك مراجعة اعتبارات الموارد والميزانية المخصصة لدعم استراتيجية الأمن السيبراني.

وتقرر المتطلبات الموضوعية بأنه ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق التواصل مع مجلس الإدارة في حال عدم كفاية موارد التدقيق الداخلي لتنفيذ أعمال التدقيق بموجب أي مطلب موضوعي، فضلاً عن إبلاغه بمسؤولية التدقيق الداخلي عن إنشاء برنامج لضمان وتحسين الجودة وإدارته.



وتُستخدم المتطلبات الموضوعية الخاصة بمعهد المدققين الداخليين للتوافق مع [المعايير العالمية للتدقيق الداخلي](#) عند تقديم خدمات التأكيد بشأن مجالات مخاطر محددة، حيث صُممت لتعزيز اتساق وجودة خدمات التدقيق الداخلي المتعلقة بموضوعات تدقيق محددة. وإلى جانب مطلب الأمن السيبراني، تشتمل المتطلبات الأخرى على:

• [المتطلب الموضوعي للأطراف الخارجية.](#)

• [المتطلب الموضوعي للسلوك التنظيمي.](#)

ومن المتوقع صدور مطلب موضوعي جديد بشأن المرونة المؤسسية هذا العام.



توقعات الأمن السيبراني لعام 2026

هيمن الذكاء الاصطناعي — كما هو متوقع — على قائمة شركة "بيكر تيلي (Baker Tilly)" لتوقعات الأمن السيبراني لعام 2026. وتُبرز الشركة أنه على الرغم من قدرة الذكاء الاصطناعي على العمل كأداة قوية للحفاظ على الأمن، إلا أن الجهات الخبيثة قد تسلحه لتطوير تهديدات أسرع وأكثر ذكاءً. وتتضمن توقعات الشركة للأمن السيبراني لعام 2026 ما يلي:

- 1: سيواصل الذكاء الاصطناعي تشكيل سيف ذي حدين في مجال الأمن السيبراني.
- 2: ستتسبب البرمجيات المُنشأة عبر الذكاء الاصطناعي في إدخال ثغرات هيكليّة في سلاسل الإمداد.
- 3: ستصادم اللوائح التنظيمية المضطربة للذكاء الاصطناعي مع المتطلبات المتزايدة للحوكمة.
- 4: ستشكل إعادة بناء أنظمة الذكاء الاصطناعي عقب أي حادث سيبراني تحدياً تشغيلياً جسيماً.
- 5: ستُعجل المواجهات المتبادلة بين أنظمة الذكاء الاصطناعي من سباق التسلح السيبراني.
- 6: ستحفز تقنيات الذكاء الاصطناعي والاتّمة حلولاً تأمينية سيبرانية جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مخاطر متعددة الأوجه

في استطلاع "المخاطر تحت المجهر"، ارتفع خطران إضافيان مرتبطان بعدم اليقين السياسي بنسب مئوية طفيفة: التغييرات التنظيمية والتشريعية (بارتفاع 4 نقاط مئوية) وسلاسل الإمداد، بما في ذلك الأطراف الخارجية (بارتفاع نقطتين مئويتين). وفي المقابل، شهدت مستويات المخاطر النسبية انخفاضات ملحوظة في مجالي المرونة المؤسسية ورأس المال البشري، مع بقاء كلا التهديدتين ضمن أبرز خمسة مخاطر على المستوى العالمي. ويرجع أحد الأسباب الرئيسية لتراجع مستويات بعض المخاطر إلى التركيز الأكبر الموجه نحو مخاطر أخرى. فضلاً عن ذلك، تتسم العديد من هذه المخاطر بطبيعة متعددة الأوجه؛ ما يجعل تأثيراتها ومدلولاتها تختلف بحسب منطقة المؤسسة، وقطاعها، وحجمها. فعلى سبيل المثال، في الحالات التي لا يكون فيها استخدام التكنولوجيا راسخاً بعد، قد يُعرّف الاضطراب الرقمي بأنه الانتقال من العمليات اليدوية إلى الرقمية، أو قد يرتبط بتكلفة التقنيات الجديدة. وفي المقابل، يُشير التقرير إلى أن مؤسسات أخرى قد يملكها الخوف من التخلف عن الركب نظراً لتأثير التكنولوجيا على الأسواق والمنافسة. إن طبيعة التغييرات التي تكتنف المؤسسة أو القطاع أو المنطقة، إلى جانب مستوى الاضطراب الذي قد تسببه هذه التغييرات، تؤثر مباشرة في إدراكها للمخاطر ذات الصلة. ومن ثمّ، يتوجب على مجالس الإدارة مراعاة العوامل المتعددة والفروق الدقيقة التي تؤثر في المشهد العام للمخاطر بمؤسساتها.

رصد الفجوات في أولويات التدقيق

تناول تقرير "المخاطر تحت المجهر" أيضاً المجالات الخمسة التي تستهلك القدر الأكبر من وقت وجهد وظائف التدقيق الداخلي، مع توضيح مسار الاتجاه مقارنة بالعام السابق.

وعلى مستوى المناطق الجغرافية عالمياً، جاءت أولويات التدقيق مرتفعة بوجه عام في ست مجالات:

1. الأمن السيبراني
2. الحوكمة / التقارير المؤسسية
3. استمرارية الأعمال ومرونتها
4. التغييرات التنظيمية والتشريعية
5. الأمور المالية / السيولة
6. الاحتيال

ومقارنة بالعام السابق، سجلت أولوية التدقيق أعلى ارتفاع لها في مجال الاضطراب الرقمي (بزيادة 7 نقاط مئوية)، رافقتها زيادات أقل في مجالي عدم اليقين الجيوسياسي وسلاسل الإمداد.

اتجاه أولويات التدقيق

ما هي أبرز 5 مجالات تدقيق يقضي فيها المدققون الداخليون معظم وقتهم وجهدهم؟

2023	2024	2025	التغيير من 24 إلى 25	التغيير	مجال المخاطر
68%	69%	69%		0	الأمن السيبراني
55%	56%	55%		-1	الحوكمة / التقارير المؤسسية
54%	55%	53%		-2	المرونة المؤسسية (استمرارية الأعمال)
46%	46%	46%		0	التغييرات التنظيمية والتشريعية
45%	45%	44%		-1	الأمور المالية/السيولة
42%	41%	40%		-1	الاحتيال
34%	31%	33%		+2	سلاسل الإمداد (بما في ذلك الأطراف الخارجية)
22%	25%	32%		+7	الاضطراب الرقمي (بما فيه الذكاء الاصطناعي)
30%	31%	29%		-2	رأس المال البشري
24%	23%	23%		0	الثقافة التنظيمية
20%	20%	18%		-2	التواصل/سمعة المؤسسة
16%	16%	15%		-1	تغيرات السوق / المنافسة
17%	16%	15%		-1	الصحة / السلامة
9%	8%	11%		+3	عدم اليقين الجيوسياسي / الاقتصادي الكلي
11%	12%	10%		-2	التغير المناخي / البيئة
6%	6%	5%		-1	عمليات الدمج والاستحواذ

■ ارتفاع مستوى الأولوية مقارنة بالعام السابق ■ انخفاض مستوى الأولوية مقارنة بالعام السابق

ملاحظة (1): أجري استطلاع "المخاطر تحت المجهر" عبر الإنترنت في الفترة من 28 أبريل إلى 6 يونيو 2025، وذلك من قبل مؤسسة التدقيق الداخلي وشركائها. وبلغ حجم العينة (ع=4,073) على المستوى العالمي. ملاحظة (2): تُظهر الأشرطة الخضراء والزرقاء الفارق في تقييمات مستوى الأولوية بين عامي 2024 و2025. ويوضح العمود المسمى "التغيير" فارق النقاط المئوية بين عامي 2024 و2025. أُدرجت المجالات مرتبة من الأعلى إلى الأدنى في تقييم مستوى المخاطر لعام 2025، وتُشير الأعمام إلى السنة التي أجري فيها الاستطلاع.

نبذة عن معهد المدققين الداخليين

معهد المدققين الداخليين (IIA) جمعية مهنية عالمية غير ربحية يضم أكثر من 265,000 عضو حول العالم، وقد منح أكثر من 200,000 شهادة مدقق داخلي معتمد (CIA) في جميع أنحاء العالم. وتأسس المعهد في عام 1941م، ويُعرف عالمياً بأنه الجهة الرائدة في مهنة التدقيق الداخلي التي تقدم المعايير والشهادات والتعليم والبحوث والإرشادات الفنية. لمزيد من المعلومات، تفضلوا بزيارة الموقع: theiia.org.

The IIA

1035 Greenwood Blvd.
Suite 401
Lake Mary, FL 32746

الاشتراك المجاني

تفضلوا بزيارة theiia.org/Tone للتسجيل والاشتراك المجاني.

آراء القراء

أرسلوا أسئلتكم وتعليقاتكم إلى البريد الإلكتروني: Tone@theiia.org

كما تُظهر نتائج الاستطلاع أن أولويات التدقيق تتوافق غالباً — وإن لم يكن دائماً — مع تصنيفات المخاطر. فمن بين أعلى ست أولويات للتدقيق، تتوافق ثلاثة منها مع تصنيفات المخاطر المرتفعة؛ ما يعكس توافق مباشر بين أولوية التدقيق ومستوى الخطر:

مجال المخاطر	تقييم المخاطر	تقييم أولوية التدقيق	الفجوة
الأمن السيبراني	73%	69%	-4
المرونة المؤسسية	47%	53%	+6
التغييرات التنظيمية	41%	46%	+5

غير أن هذا التوافق لم يتحقق في بعض المخاطر الأخرى ذات التصنيف المرتفع لأسباب متعددة.

مجال المخاطر	تقييم المخاطر	تقييم أولوية التدقيق	الفجوة
عدم اليقين الجيوسياسي / الاقتصادي الكلي	38%	11%	-27
الاضطراب الرقمي	48%	32%	-16
رأس المال البشري	43%	29%	-14

فعلى الرغم من الارتفاع الحاد لخطر عدم اليقين الجيوسياسي في تصنيفات المخاطر لهذا العام، إلا أنه جاء في المرتبة 14 من أصل 16 مجاًلاً يمضي فيها المدققون معظم وقتهم وجهدهم. وبالمثل، ورغم أن الاضطراب الرقمي يحل في المرتبة الثانية ضمن تصنيف المخاطر، فإنه جاء في المرتبة الثامنة على قائمة أولويات التدقيق. وفي الواقع، يتخلف تصنيف أولوية تدقيقه بمقدار 16 نقطة عن تصنيف خطورته، حتى مع ارتفاع مؤشر أولوية تدقيقه بمقدار سبع نقاط عن العام السابق. بينما شهدت معظم مجالات المخاطر الأخرى تراجعاً في مرتبة أولوية التدقيق أو حافظت على مستواها.

وجدير بالذكر أن المدققين الداخليين قد يتعاملون مع خطر عدم اليقين الجيوسياسي من خلال مجالات مخاطر ذات صلة، مثل المرونة المؤسسية، والتغييرات التنظيمية، ومخاوف سلاسل الإمداد، وتغيرات السوق والمنافسة، والمخاطر المالية والسيولة. وبعبارة أخرى، يمكن معالجة خطر عدم اليقين الجيوسياسي عبر مجموعة واسعة ومتنوعة من مجالات التدقيق. وقد تشير هذه الأرقام أيضاً إلى فجوات في المهارات يواجهها المدققون الداخليون عند التعامل مع بعض المخاطر. فعلى سبيل المثال، قد تواجه فرق التدقيق الداخلي صعوبة في اكتساب المهارات والتقنيات اللازمة لمعالجة تهديدات الاضطراب الرقمي. لذا، يتوجب على مجالس الإدارة تقييم ما إذا كانت أولويات التدقيق بمؤسساتها تتبع دقة المخاطر التي تواجهها، والعمل على تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق التوازن بينهما.

التقلبات كموجة مستمرة

وفقاً لتقرير "توقعات المخاطر" الصادر عن مؤسسة (International SOS)، أنه بالنسبة للمخاطر العالمية، "قد أصبحت في حالة تقلب مستمر، ومتلاحقة، ومتسارعة".

- 57% من المؤسسات تؤكد أن المخاطر تنشأ بسرعة تتجاوز قدرتها على إدارتها.
- 74% تقرر بتقلص النوافذ الزمنية المتاحة لاتخاذ القرارات.

واختتم التقرير بالتحذير من أن "الرشاقة والاستباقية وجميع المعلومات لحظياً أصبحت من ضرورات البقاء، ولم تعد مجرد مزايا تنافسية".



تقييمات موضوعية ومشورة مستنيرة

يقدم تقرير "المخاطر تحت المجهر" رؤى قيمة في توقيت مناسب (تتضمن آراء إقليمية وقطاعية) لمساعدة أعضاء مجالس الإدارة على تأكيد تقييماتهم الخاصة للمخاطر المؤسسية والاستعداد للتهديدات الناشئة. ويمكن لمجالس الإدارة الاستعانة بقيادة التدقيق الداخلي للحصول على تقييمات موضوعية للمخاطر التي تواجهها، وتلقي مشورة مستنيرة حول أفضل الاستراتيجيات لتحديد تلك المخاطر والحد منها.